



□

□

اهداء

□

□مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولنا أن نخطاها بثبات بفضل من الله ومنه.

إلى كل طلاب العلم إلى أبوين وأخوتنا وأصدقائنا، فلقد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال

□البحث.

□ولا ينبغي أن ننسى أساتذتنا ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندةها فهدى لكم بحث تخرجنا

□الباحثون

## شكرا التقدير

الشكر والامتنان إني نشكر الله وافر الشكر على توفيقه لنا وأعانتنا على إتمام بحث تخرجنا.

نقدم أسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل للدكتور ( د. ابراهيم احمد السامرائي ) الذي تفضل بقبول

الإشراف على بحث التخرج، والذي منحنا من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة ما شكل إضافة

كبيرة للعمل البحثي، حيث كانت توجيهاته ونصائحه المنارة التي استعنا بها في كامل عملنا البحثي، فنسأل الله

العزيز أن يجازيه خير الجزاء.

أبائنا ووالدتنا الغالين لا يمكن أن ننسى دعمكم لنا وما قدمتموه من أجلنا فلكم مني كل الحب، ومهما

قلنا في حقكم منا كلمات الشكر فإننا لنا نمنحكم ما تستحقونه.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لكل أعضاء اللجنة الكريمة وختام نتقدم بالشكر والامتنان لكل يد كريم

اسهم في اكمال هذا البحث.

## القائمة المحتويات

أ.....	اهداء
ب.....	شكرا التقدير
ج.....	المقدمة
ج.....	مشكلة البحث
ح.....	اهمية البحث
خ.....	فرضية البحث
خ.....	اسئلة البحث
1.....	المبحث الأول: الأساس القانوني لوجود القوات العسكرية الأمريكي
1.....	المطلب الاول : الاتفاقية العراقية والامريكية 2010
3.....	المطلب الثاني : الأساس القانوني لوجود القوات الامريكية
4.....	المطلب الثالث مستقبل القواعد الامريكية
5.....	المطلب الرابع التدخل الأميركي ونقطة التحول في العراق:
6.....	المطلب الخامس معوقات الانسحاب الأمريكي من العراق.
8.....	المبحث الثاني: مخاطر الوجود العسكري الأميركي في العراق.
9.....	المطلب الأول : مخاطر سحب القوات الأمريكية من العراق
10.....	المطلب الثاني مخاطر بقاء القوات الأمريكية في العراق
11.....	المبحث الثالث: مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق
13.....	المبحث الرابع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقواعد الأمريكية في العراق
13.....	المطلب الاول لآثار الاقتصادية للقواعد الأمريكية في العراق
15.....	المطلب الثاني آثار والاجتماعية للقواعد الأمريكية في العراق
17.....	الخاتمة
17.....	النتائج
18.....	المقترحات
19.....	قائمة المصادر

## المقدمة

تُعتبر القواعد العسكرية الأمريكية في العراق إحدى الخلفيات المعقدة للعلاقات الدولية في الشرق الأوسط، حيث تلعب دوراً أساسياً في تشكيل الديناميات الأمنية والسياسية في المنطقة. بدأت هذه القواعد بالظهور عقب الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، والذي أسفر عن تغيير جذري في النظام السياسي العراقي وأثر بشكل مباشر على التوازن الإقليمي. تكمن أهمية هذه القواعد العسكرية في كونها نقطة انطلاق للعمليات العسكرية والأمنية، وتوفير الدعم اللوجستي للاحتياجات الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها.

تعمل هذه القواعد على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وتساعد في مواجهة التهديدات المحتملة من الجماعات الإرهابية، خصوصاً تنظيم داعش، الذي ازدهر في الفراغ الأمني الذي نتج عن الصراعات المستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه القواعد دوراً رئيسياً في تدريب القوات العراقية وتقديم المشورة العسكرية، مما يساهم في استقرار العراق، رغم التحديات المستمرة التي تواجهه. تتراوح الأنشطة داخل هذه القواعد ما بين العمليات الاستخباراتية والدعم البشري وتوفير العتاد العسكري، لتكون بمثابة محطة استراتيجية تشكل جزءاً من الأهداف الأمريكية الأوسع في الشرق الأوسط.

فإن القواعد العسكرية الأمريكية في العراق ليست مجرد منشآت عسكرية، بل تمثل تجسيدا للإرادة السياسية والامتداد الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة. تواجه هذه القواعد، مع ذلك، تحديات كبيرة، بدءاً من الانتقادات الشعبية ونزعات الاستقلال الوطني وحتى الضغوط الإقليمية التي تؤثر على سياسات الدول المحيطة. تلك الضغوط تمثل تناقضاً بين الحاجة الأمنية لمواجهة التهديدات والإرادة الشعبية لعراق سيادي يعبر عن هويته الوطنية. بالتالي، فإن التعاطي مع هذا الواقع المعقد يتطلب فهماً عميقاً للمتغيرات الجيوستراتيجية وتفاعل القوى العالمية والإقليمية في تلك الساحة.

## مشكلة البحث

وتتمثل مشكلة الدراسة في دراسة تمثل القواعد العسكرية الأمريكية في العراق عائقاً مستمراً في سياق العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية في المنطقة. حيث ظهرت العديد من التحديات منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، والذي تم بموجب مبررات تتعلق بالحفاظ على الأمن والمصالح الاستراتيجية، إلا أن النتائج على الأرض أثبتت عكس ذلك. فقد أدت الوجود العسكري الأمريكي إلى تفاقم التوترات الطائفية وزعزعة الاستقرار في العراق، مما سهل نمو الجماعات المسلحة والمتطرفة التي تستغل الوضع الأمني المترجع لتعزيز قدرتها على السيطرة والنفوذ، مثل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

تتمثل إحدى المشاكل الأساسية في مأزق السيادة العراقية، إذ يُعتبر وجود القواعد العسكرية الأمريكية انتهاكًا للسيادة الوطنية من قبل قطاعات واسعة من الشعب العراقي. هذا الاحساس بالقهر قد أدى إلى تغذية مشاعر العداة تجاه الولايات المتحدة، مما أعاد تشكيل الهوية الوطنية العراقية، حيث ينظر العديد من المواطنين إلى التواجد العسكري كاحتلال بدلاً من كونه تحالفًا أو شراكة. يتوازي مع ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على الدعم العسكري الأمريكي قد ألحق ضررًا بمؤسسات الدولة العراقية، مما أدى إلى ضعف قدرتها على إدارة شؤونها الداخلية بمعزل عن تأثير القوى الخارجية.

لا يمكن التغاضي عن التأثيرات الاقتصادية التي تترتب على الوجود العسكري، حيث تصرف الموارد والميزانيات صوب تلبية الاحتياجات العسكرية، مما يؤثر سلبيًا على التنمية المستدامة وقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم. تعاني الهياكل الاقتصادية من التحديات الناتجة عن التوترات السياسية والأمنية، ما يعكس في فقدان الثقة لدى المستثمرين والإضرار بالاستقرار المالي. وبالتالي، يبقى السؤال حول كيفية معالجة هذه القضايا مع استمرار وجود القوات العسكرية، في حين يحتدم النقاش حول الجدوى من الإبقاء على القواعد الأمريكية ودورها الفعلي في تحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق.

### اهمية البحث

أهمية القواعد العسكرية الأمريكية في العراق من خلال عدّة جوانب استراتيجية وأمنية، حيث تساهم هذه القواعد في تعزيز الاستقرار الإقليمي ومكافحة التهديدات الإرهابية. تقع العراق في منطقة استراتيجية تُعدّ حلقة وصل بين عدة دول، مما يجعل وجود القواعد العسكرية الأمريكية فيها ضروريًا لمنع توسّع نفوذ الجماعات المتطرفة مثل تنظيم داعش. من خلال العمليات المنسقة بين القوات العراقية والأمريكية، يمكن تحقيق دعم عسكري فعال، سواء من خلال التدريب أو الاستخبارات، مما يساهم في تعزيز القدرات الدفاعية للقوات المحلية ويحدّ من الأنشطة الإرهابية.

تُعتبر هذه القواعد مركزًا للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. إذ تتيح للولايات المتحدة تشكيل شراكات قوية مع دول المنطقة، مما يُشجع على تبادل المعلومات والخبرات. هذه التعاونات لا تُساهم فقط في تعزيز الأمن الداخلي للعراق، بل تمتد أيضًا لتشمل استقرار دول الجوار، إذ أن الأمن العراقي يرتبط بشكل مباشر بأمن المنطقة برمتها. كما تُعتبر هذه القواعد أيضًا عاملاً رئيسيًا في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، لأي طارئ قد يؤثر على الأمن القومي الأمريكي أو استراتيجياته في المنطقة.

## فرضية البحث

فرضية وجود القواعد العسكرية الأمريكية في العراق بالسياقات الجيوسياسية المعقدة والاعتبارات العسكرية التي تميز هذه الوجودات. تتضمن هذه الفرضية العديد من المحاور، بما في ذلك تأثير هذا الوجود على الأمن الإقليمي، ودوره في مكافحة الإرهاب، وتبعاته على السيادة العراقية. فقد أصبح هذا الموضوع نقطة جدل واسعة بين مختلف الأطراف، داخل العراق وخارجه، مما يعكس تباين الآراء حول جدوى وجود هذه القواعد.

فإن فرضية القواعد العسكرية تتداخل مع التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق، حيث يطالب العديد من الأحزاب السياسية والقوى الشعبية بخروج هذه القوات. تعكس هذه الطلبات رغبة عميقة في استعادة السيادة الوطنية، مما يبرز الصراع بين الحاجة الأمنية والهوية الوطنية. في الوقت نفسه، تلقي العلاقات العراقية الأمريكية بظلالها على هذه الفرضيات، فبينما يبرز بعض الأطراف فوائد الدعم العسكري، يعتبر آخرون أن هذا التعاون يمكن أن يُنظر إليه على أنه تدخل في الشؤون الداخلية للعراق. لذا، تشكل فرضية وجود القواعد العسكرية الأمريكية في العراق موضوعاً معقداً يشمل أبعاداً سياسية وأمنية واجتماعية، مما يتطلب تحليلاً عميقاً للتفاعلات المتنوعة عند فحص مستقبل هذه القواعد وتأثيرها على العراق والمنطقة بأسرها.

## اسئلة البحث

اسئلة البحث أشبه بمفتاح لفهم طبيعة القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وتأثيراتها المتعددة. يكمن جوهر التساؤلات في استكشاف الأبعاد الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية المحيطة بوجود هذه القواعد، والتي تمتد من الفترة التي بدأت فيها العمليات العسكرية عام 2003 وحتى الوقت الحاضر. تنتوع اسئلة ما بين معرفة الأهداف الحقيقية وراء تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في العراق، ومروراً بتحليل التحديات الأمنية والصراعات الداخلية التي أثرت في القرار الأمريكي، وصولاً إلى التأثيرات التي أحدثتها هذه القواعد على نسيج المجتمع العراقي.

## المبحث الأول: الأساس القانوني لوجود القوات العسكرية الأمريكية

يمثل الأساس القانوني لوجود القوات العسكرية الأميركية في العراق موضوعًا مُعقدًا يتداخل فيه القانون الدولي مع الاعتبارات السياسية والأمنية. بعد سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، تم تعزيز الوجود العسكري الأميركي في العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483، الذي أقر بضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في البلاد. وكجزء من هذا السياق، ما أتاح للولايات المتحدة الاستمرار في وجودها العسكري بحجة إعادة الإعمار والاستقرار. في صدور القرار ١٥٤٦ الذي حول قوات الاحتلال الى قوات متعددة الجنسيات لقايه.

يرتكز الوجود العسكري الأميركي في العراق على اتفاقيات ثنائية متعددة، منها اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة في عام 2008، التي حددت الشروط القانونية والمشروعية لوجود القوات العسكرية. تتناول هذه الاتفاقية مجالات التعاون العسكري والاقتصادي والثقافي، كما أنها تعزز من سيادة العراق من خلال التأكيد على أن وجود القوات الأميركية يعتمد على موافقة الحكومة العراقية. ونتيجة لذلك، تم وضع آلية للتنسيق بين الجانبين بما يضمن الالتزام بالالتزامات القانونية الدولية والمحلية.

ومع ذلك، يبقى الجدل قائمًا حول مشروعية هذا الوجود في ظل الطابع السيادي للعراق. إذ تصاعدت الأصوات المطالبة بتحديد أجل الانسحاب من قبل بعض الأحزاب السياسية والمجموعات الاجتماعية العراقية التي ترى أن القوات الأجنبية، رغم دعمها الأمني، تُعد انتهاكًا لسيادة البلاد. لذا، تبرز مسألة توازن المصالح الوطنية وقواعد القانون الدولي كأداة لفهم واقع المعادلة الأمنية، حيث تشدد على أهمية العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة كجزء من الاستجابة لتحديات المنطقة. هذا وتعكس هذه الديناميكيات الوضع القانوني الذي يملي وجود القوات الأميركية في العراق، والذي يشهد تغيرات مستمرة في ظل التطورات السياسية الداخلية والخارجية.<sup>1</sup>

### المطلب الاول : الاتفاقية العراقية والامريكية 2010

اتفاقية العراق و الولايات المتحدة عام 2010 نقطة تحول أساسية في العلاقات الثنائية، حيث تمثل هذه الوثيقة إطارًا قانونيًا ينظم الوجود العسكري الأميركي على الأراضي العراقية بعد الانسحاب المعلن للقوات القتالية. هذه الاتفاقية، التي عُرفت باسم "اتفاقية الإطار الاستراتيجي"، تم التفاوض عليها في أعقاب انسحاب القوات الأمريكية بموجب الاتفاقية السابقة لعام 2008، وقد تضمن بنودًا تتعلق بالتعاون في مجالات الأمن، والتجارة، والتعليم، والثقافة، مما يعكس رغبة الطرفين في إقامة علاقات طويلة الأمد.

وتؤكد الاتفاقية على سيادة العراق، حيث تقر بأن القوات الأمريكية ستكون موجودة فقط بناءً على طلب الحكومة العراقية، موضحة أن العمليات العسكرية ستكون محكومة بإحكام، مما يسمح لدولة العراق بتحديد حدود الأنشطة الأمريكية ضمن أراضيها. كما أسست الاتفاقية مبادئ التعاون العسكري، وحددت آليات التنسيق بين الجانبين، بما في ذلك التدريب وتقديم المشورة للجيش العراقي، ذلك ضمن إطار دعم الاستقرار ضمن العراق وليس كقوات قتالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي صادق ابو حصف، القانون الدولي العام، اسكندرية، مكتبة الجامعة، بدون سنة طبع، ص ١٨٤

<sup>2</sup> نفس المصدر السابق، ص 6

في السياق الدبلوماسي، تمثل اتفاقية 2010 استمراراً لجهود تحقيق الاستقرار في المنطقة، التي ازدادت تعقيداً بسبب عدم الاستقرار الداخلي والصراعات الإقليمية. من خلال التركيز على التنمية الخدمية والاقتصادية، سعت الاتفاقية إلى ضمان دعم مستدام للعراق، مما يعكس اهتمام أمريكا بالأمن الإقليمي ومنع تصاعد التوترات التي قد تؤثر بشكل سلبي على مصالحها. باختصار، تمثل اتفاقية العراق والولايات المتحدة عام 2010 معلماً رئيسياً في العلاقات بين الطرفين، تحدد كيف يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دوراً إيجابياً في مستقبل العراق، مع الحفاظ على السيادة العراقية ورؤية مشروعية لهذا التعاون.

قبل عشر سنوات، توصل العراق والولايات المتحدة إلى اتفاق في ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. وقد اعتبره السياسيون علامة فارقة في العلاقات الثنائية بين البلدين. تضمن الاتفاق وثيقة من ١٢ صفحة وحوالي ٨٠٠٠ كلمة، نصت على انسحاب الجيش الأمريكي من العراق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، مع انسحاب قواته من المدن بعد توقيع الاتفاق بفترة وجيزة.<sup>1</sup>

بعد أبريل/نيسان ٢٠٠٣، عندما "احتلت" القوات الأمريكية العراق، ارتبط مصير البلدين ببعضهما البعض. كان الهدف من إزاحة النظام البعثي آنذاك "احتلال" البلاد بطريقة أو بأخرى. شكل الاحتلال الأمريكي للعراق فترة تحول فيها العراق من دولة إلى دولة. ومثلت المنطقة الخضراء في بغداد هذا التحول، حيث أقام الجيش الأمريكي مقره محاطاً بأسوار خرسانية عالية. كانت الدولة المحتلة أقوى قوة عسكرية في العالم، وتحولت عناصر نظام دولة العراق المحتلة إلى جهاز دولة جديد بالتزامن مع الأهداف الأمريكية. ساهم هذا في تشكيل واقع الممارسات اليومية في العراق. ثم أقرّ هذا الواقع الجديد من خلال إجراءات سياسية وقانونية، شملت سلسلة من الانتخابات المهمة، أفضت إحداهما إلى تشكيل حكومة جديدة بعد عام واحد، واستفتاء صوتت فيه الأغلبية لصالح دستور جديد قوطع بأغلبية ساحقة. إلا أن المقاومة العراقية استمرت.

منذ عام ٢٠٠٣، أبرمت عشرات الاتفاقيات المماثلة بأسماء مختلفة، منها: مذكرات التفاهم والتعاون المتبادل، واتفاقيات حماية تجارة التكنولوجيا، واتفاقيات حماية البيئة، واتفاقيات الأمن الثنائية، بالإضافة إلى مئات المحادثات على طاولة جلسات الإطار الاستراتيجي بين البلدين. أجرت السفارة الأمريكية في العراق والمجلس العسكري العراقي مفاوضات بشأن اتفاقية عام ٢٠١٠. وقد ضغطت تصاعد العمليات العسكرية ضد الولايات المتحدة وعمالها على الإدارة الأمريكية للموافقة على جدول زمني للانسحاب. وكان لا بد من إنهاء المقاومة المتزايدة بوسائل مختلفة، بما في ذلك التفاوض على اتفاقية وفي وقت توقيع الاتفاقية، كانت معظم فصائل المقاومة قد تواصلت بالفعل مع الولايات المتحدة والإدارة العراقية التي ترعاها، ووافقت على إجراء محادثات سلمية معها. ومع ذلك، واصل بعضها الكفاح المسلح، الذي تحول إلى إرهاب حب التسمية الأمريكية، بينما تبني البعض الآخر كفاً أكثر يأساً ضد الوجود الأمريكي في العراق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد المجذوب، القانون الدولي العام، بيروت، 2007، ص 303

<sup>2</sup> عبدالكريم علوان – الوسط في القانون الدول العام – الكتاب الاثني، العمان، 2007، ص 11

## المطلب الثاني : الأساس القانوني لوجود القوات الامريكية

تتجلى الأسس القانونية لوجود القوات العسكرية الأمريكية في العراق في إطار خمسة محاور رئيسية تشمل الاتفاقيات الثنائية، القانون الدولي، القرارات الأممية، تاريخ العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، ومبدأ الدفاع الذاتي. بداية، يُعتبر وجود القوات الأمريكية في العراق مستنداً إلى "الاتفاقية الأمنية" التي تمت المصادقة عليها في عام 2008، والتي تحدد إطار التعاون العسكري والأمني بين الجانبين. تنص هذه الاتفاقية على أن تُمنح القوات الأمريكية صلاحيات من الحكومة العراقية للقيام بمهام محددة، مع الالتزام بالسيادة العراقية. وقد تم تجديد هذه الاتفاقية بصورة غير رسمية لتتوافق مع المتغيرات الأمنية والسياسية في المنطقة، يستند وجود هذه القوات إلى الشرعية المستمدة من القانون الدولي، إذ تم استدعاء القوات الأمريكية في ضوء الفوضى الأمنية التي شهدتها العراق كنتاج لاحتلال عام 2003. هذا الوضع كان له دلالات قانونية، حيث تلقت الحكومة العراقية طلب المساعدة الدولي في مكافحة التهديدات الإرهابية، مما يُعتبر مبرراً قانونياً لهؤلاء الجنود بموجب مبدأ "الدفاع الجماعي". بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات تعكس القلق الدولي حول الاستقرار في المنطقة، مما يعزز الحاجة إلى وجود قوة عسكرية لمكافحة الإرهاب وكبح جماح الميليشيات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بول سالم : الولايات المتحدة والعولمة معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في أسامة أمين الخولي : العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٩٨).ص56

## المطلب الثالث مستقبل القواعد الامريكية

يواجه مستقبل القواعد العسكرية الأمريكية في العراق جوانب غامضة، و التي تجاوزت حدودا والتدريب والمشورة وهي القوات قتالية تنتهك السيادة العراقية من حيث عدد المقابلين يكون و نوعية التسليح مجموعة من التحديات والتحويلات المعقدة التي تعكس الجوانب المتغيرة، منذ انسحاب القوات القتالية الأمريكية الرسمي في عام 2011، شهدت البلاد تزايداً في النفوذ الإيراني وظهور تنظيمات إرهابية مثل داعش، التي هي صناعة أمريكية اوروبية، تركية العراق وزير الخارجية الامريكية (كلنتون)، في مذكرات مما أعاد تأكيد الحاجة إلى وجود عسكري أمريكي لدعم القوات العراقية. رغم أن العراق أكد على سيادته ورفض أي وجود عسكري أجنبي غير مُرحب به، إلا أن الوضع الأمني المتقلب أظهر بوضوح أن الدعم الأمريكي لا يزال ضرورياً للحفاظ على الاستقرار.

تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة استراتيجيتها في العراق من خلال تعزيز شراكاتها مع القوات الأمنية العراقية وتقديم الدعم الفني والتدريب، مما يقلل من ضرورة الوجود العسكري التقليدي. ستجد واشنطن نفسها مضطرة إلى مراعاة حساسية الشعب العراقي تجاه وجودها، الأمر الذي يتطلب تصورات جديدة للعلاقة بين البلدين تُركز على التعاون الأمني والاستخباراتي بدلاً من الانتشار العسكري المباشر. من خلال هذه الديناميات، تتجه القواعد الأمريكية في العراق نحو صيغة أكثر مرونة، تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية دون تأجيج المشاعر الوطنية. وفضل طريقة هي استمرار وجود داعش والمليشيات الموالية الأيران.<sup>1</sup>

تؤثر المواقف الإقليمية، مثل الصراعات المستمرة في سوريا والنفوذ الروسي والصيني إلى منطقة الشرق الأوسط، بشكل كبير على السياسات الأمريكية تجاه العراق. يتعين على الولايات المتحدة أن توازن بين رغبتها في دعم شريكها العراقي ومواجهة التحديات التي تطرأ من العوامل الإقليمية والدولية. بينما تتطلع القواعد إلى مستقبل غير محدد، يجب على الإدارة الأمريكية التفكير بعمق في كيفية استخدام وجودها العسكري كأداة دبلوماسية لتعزيز الاستقرار الإقليمي وتعزيز نفوذها الاستراتيجي في زمن من عدم اليقين.<sup>2</sup>

لعبت القواعد الأمريكية في حرب العراق دوراً مختلفاً جذرياً عن دور حفظ السلام. فقد أدى البقاء السابق إلى تقسيم المنطقة بحكم الأمر الواقع إلى ثلاثة أجزاء، مما حدّ من حركة الناس والمعارضة، وعرقل قدرتهم على التواصل بحرية، وأجبرهم على التعامل بحكم الأمر الواقع مع القادة المتعاونين. لم تتغلب عمليات الانتشار الجديدة على عدم تكافؤ الدعم المتاح، لكنها لعبت دوراً في حماية الأكراد، والتطهير

<sup>1</sup> خير الدين حسيب مستقبل العراق: الاحتلال - المقاومة - التحرير والديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤). ص 51  
<sup>2</sup> خير الدين حسيب العراق وأمريكا إلى أين؟ المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٦ ٢٠٠٦) السنة ٢٩، العدد ٣٢٧. ص 344

العربي للعرب السنة (خارج عهد الديكتاتور العلماني السابق) دارت الحرب بين الفصائل السياسية المحلية، ودفعت الجماعات الإسلامية إلى الواجهة شكّلت القواعد الأمريكية السابقة في العراق إلى حد كبير نقاط محورية مهمة للعمليات العسكرية الأمريكية في البلاد والشرق الأوسط الأوسع منذ غزو عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، أصبح المشهد في المنطقة أكثر تقلبًا مع صعود داعش، والحرب في سوريا، والتوترات بين إيران والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وعوامل أخرى. في ضوء هذه التطورات، يدرس هذا القسم المسار المستقبلي للقواعد الأمريكية في العراق. يقترح هذا التقرير عدة فرضيات ونتائج محتملة في حال بقاء سياسات القواعد الأمريكية على حالها، بالتوازي مع تحالفات مختلفة فيما يتعلق بالبنية التحتية العسكرية الأمريكية الجاهزة إقليميًا، مع التركيز على العراق وبالنظر إلى المتطلبات العسكرية والمدنية، بالإضافة إلى المشاعر المعادية لأمريكا في البلاد، يتضح أن السيناريوهات المتوقعة تتراوح بين تطورات شديدة التقلب وتوازن أكثر استقرارًا على المدى الطويل، مع توسع التعاون الأمني إقليميًا ودعم دول حليفة سابقة للمعارضة العراقية للتنقل العسكري الأمريكي.

#### المطلب الرابع التدخل الأميركي ونقطة التحول في العراق:

شهد العراق نقطة تحول ملحوظة في تاريخه الحديث نتيجة التدخل الأمريكي الذي بدأ في عام 2003. كانت الأهداف المعلنة لهذا التدخل، المتمثلة في الإطاحة بنظام صدام حسين ومواجهة التهديدات المزعومة المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، تغلفها الكثير من التعقيدات السياسية والعسكرية. تميز هذا التدخل بتغيرات جذرية في المعادلة العراقية، حيث أسفرت العمليات العسكرية السريعة عن سقوط النظام الحاكم، ولكنها في الوقت ذاته كانت بداية لفوضى عارمة أفضت إلى انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي. الأحداث التي تلت الإطاحة بالنظام سلطت الضوء على الصراعات الطائفية والمناطقية، مما عكس هشاشة المؤسسات الحكومية وغياب الخطط الواضحة لبناء بلاد ما بعد صدام، ولم تتمكن القوات الأمريكية علي سلطة الدمار الشامل وهو السبب الرئيس للاحتلال.<sup>1</sup>

في ظل العواقب الوخيمة والطويلة الأمد، ظهرت الحاجة الملحة لبناء نموذج حوكمة جديد. قامت الولايات المتحدة بفرض نظام سياسي يعكس مكونات المجتمع العراقي المتنوعة وخصوصياته، مما أدى إلى تأسيس مجلس الحكم الانتقالي. ومع ذلك، بالموازاة مع هذه التحولات، تم إهمال تطوير المؤسسات الأمنية بشكل فعال، مما عزز قوة الميليشيات المسلحة التي بدأت تسعى للسيطرة على الأراضي والنفوذ، وأدى ذلك إلى تفجر النزاعات المسلحة التي زعزعت الأمن في البلاد. هذه الديناميات أُلقت بظلالها على

<sup>1</sup> كوثر عباس الربيعي استحقاقات المشروع الأمريكي في العراق، بحث مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص. 11.

التدخل الأمريكي، التدخل الذي تم تبريره في البداية كمجهود لتحرير العراق، ولكنه سرعان ما تحول إلى مسعى لتقوية النفوذ الأمريكي مع مراعاة التوازنات الطائفية المعقدة.<sup>1</sup>

إن التحولات التي أعقبت التدخل الأمريكي لم تقتصر على الأبعاد العسكرية والأمنية فحسب، بل شملت أيضاً جوانب اقتصادية واجتماعية. انخرطت شركات أمريكية متعددة في مشاريع إعادة الإعمار، إلا أن الكثير من هذه الجهود واجهت انتقادات حادة بسبب الفساد وسوء الإدارة، مما عرقل عملية التعافي والتطور. في الختام، يبقى التدخل الأمريكي في العراق، بجوانبه الإيجابية والسلبية، حجر عثرة في مسيرة التحول الديمقراطي للبلاد، ويستمر في ترك آثار عميقة على التوجهات المستقبلية للعراق، مع ضرورة استشراف الحلول الممكنة للعراق الجديد.<sup>2</sup>

كانت الأحداث الرئيسية المعروضة هنا هي "عملية الحرية الدائمة" التي أعقبتها عدد من العمليات السريعة، وإنقاذ الأقلية الكردية وخياراتها اللاحقة، وغزو مدينة الفلوجة عام ٢٠٠٣، والضربة الجوية التي استهدفتها في نهاية المطاف بعد مقتل عملاء بلاك ووتر الأربعة. كانت أول عملية جديرة بالملاحظة هي عملية الحرية الدائمة، التي انطلقت بعد أحداث ١١ سبتمبر. بعد الحدث المحلي المأساوي في سبتمبر، نفذت القوات الأمريكية، بقيادة جورج دبليو بوش، وبحجة غزو أفغانستان.<sup>3</sup>

### المطلب الخامس معوقات الانسحاب الأمريكي من العراق.

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية عدة معوقات تؤثر على عملية انسحابها المزعوم من العراق، والتي تتداخل مع الأبعاد السياسية، العسكرية والاجتماعية في البلاد. تتمثل إحدى العقبات الرئيسية في الوضع الأمني المتقلب، والذي يتطلب وجوداً عسكرياً مستمراً لمنع استئناف النزاعات الداخلية وتفشي الجماعات المسلحة. فبعد الانسحاب العسكري الأمريكي في عام 2011، ظهر تنظيم داعش وغيره من الجماعات المتطرفة، الأمر الذي أظهر الحاجة الملحة إلى دعم عسكري من قبل الولايات المتحدة، خاصة في ظل الفشل المتكرر للجيش العراقي في الحفاظ على الاستقرار بسبب عدم تزويجه بالاسلح اللازمة وحرمانه القيادات العسكرية.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٣٣ - ١٣٥.

<sup>2</sup> بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في أسامة أمين الخولي: العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٩٨). ص 137

<sup>3</sup> حسن محمد صالح الجبوري: الأهداف الخفية وراء لاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٨ /، المجلد ١٣ شعبان ١٤٢٧ - ايلول ٢٠٠٦. ص 123

يتسم المشهد السياسي العراقي بالهشاشة، حيث تنقسم القوى السياسية حول قضايا تتعلق بالنفوذ الخارجي، والحكم الذاتي، والمصالح الاقتصادية. هذه الانقسامات تتحكم في البداية للنقاشات حول مغادرة القوات الأمريكية، حيث يعبر العديد من القادة عن مطالب متباينة، تحت ضغط من الجماعات السياسية المدعومة من إيران والخصوم المحليين. التوجهات الوطنية معقدة، إذ يجادل البعض بأن الوجود الأمريكي يعيق السيادة الوطنية ويؤجج المقاومة ضد الاحتلال، في حين أن آخرين يرون فيه دعماً حيوياً للحفاظ على النظام العام ومواجهة التحديات الأمنية.<sup>1</sup>

فضلاً عن ذلك، يستدعي العناصر الاجتماعية والثقافية الاهتمام، حيث لا تزال هناك مشاعر محافظة تتجلى في مجتمعات مختلفة، مما يعزز من مستوى المقاومة ضد الوجود الأمريكي. ينظر بعض المواطنين العراقيين إلى القوات الأمريكية ليس كحماة، بل كقوة احتلال، مما يؤدي إلى تعزيز مشاعر العداء في أوساط السكان. بالتالي، يتطلب الانسحاب الأمريكي من العراق مرحلة فهم شامل لتلك المعوقات، مع ضرورة العمل على معالجة المخاوف الأمنية والسياسية والاجتماعية، حتى يتم التوصل إلى اتفاق يضمن الانتقال السلس للسلطة ويؤمن مصالح العراق واستقراره على المدى الطويل.<sup>2</sup>

إن انسحاب القوات العسكرية الأمريكية والأصول المرتبطة بها، سواءً أكانت صديقة أم عدوة، من العراق أكثر تعقيداً مما كان يُعتقد في البداية. فالعوامل السياسية والعسكرية والاجتماعية المتداخلة تُبرز بوضوح استراتيجية خروج معقدة تخضع لتقلبات الجهات الفاعلة العراقية والإقليمية. وقد ثبت منذ ذلك الحين أن هروب الحكومة الأمريكية في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ - الذي اعتُبر في البداية تمهيداً لانسحاب سريع نسبياً - ساذج، إن لم يكن متعجباً. ومع تغير الجداول الزمنية "لإنهاء المهمة القتالية الأمريكية" من خلال مواعيد نهائية "طموحة"، وبالتالي مراجعة تلك الأهداف في مواجهة العنف المستمر، فإن العوامل التي تُشكل مدة وطبيعة التدخل الأمريكي في العراق قابلة للتغيير. وتعكس الانتخابات البرلمانية التي جرت في فبراير/شباط ٢٠١٠، وعدم الاستقرار الذي أعقب نتائجها المتنازع عليها، استراتيجيةً تهدف إلى استيعاب الجداول الزمنية العراقية والتأثير عليها في آنٍ واحد. وقد أُشير إلى مخاطر الانسحاب المبكر للقوات الأمريكية، مُشيرين إلى أن الانسحاب الأمريكي الكامل من العراق وفي وقت قصير فقط هو ما سيُزعزع الاستقرار. بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أُنشئت قواعد عسكرية أمريكية على عجل في العراق. في البداية، بهدف تعزيز الشعور بالتحرك، ثم لتحفيز الاقتصاد العراقي والمساعدة في إعادة إعمارهِ لاحقاً، فُدم الاحتلال الأمريكي على أنه إخلاء. وعندما منعت العقوبات شركات النفط الغربية من العمل في العراق، عُرض عليها النفط العراقي بنموذج "عدم المنافسة"، في انتظار موافقة صدام حسين أو الإطاحة به. أدى

<sup>1</sup> خليل إسماعيل الحديشي: تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة، المستقبل العربي العدد ٣٢٤ في ٢ شباط ٢٠٠٦ ص 183

<sup>2</sup> خير الدين حسيب مستقبل العراق: الاحتلال - المقاومة - التحرير والديمقراطية (بيروت) مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. ص 393

فشل هذه الاستراتيجية، وما رافقها من فقدان السيطرة المباشرة المحتملة على موارد النفط العراقية لصالح القوى الأنجلو-أمريكية، إلى هذه المبادرة. كان الهدف الأول للقصف في الليلة الافتتاحية للحملة هدفًا استثنائيًا للقوات الجوية الأمريكية.<sup>1</sup>

## المبحث الثاني: مخاطر الوجود العسكري الأميركي في العراق

في ظل الوجود العسكري الأميركي في العراق، تتعاظم المخاطر التي تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة. تجلت هذه المخاطر في عدة أشكال، من أبرزها التصاعد المستمر في الأعمال العدائية ضد القوات الأميركية، والتي غالبًا ما تتخذ شكل هجمات من قبل الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران. هذه الجماعات، التي تستخدم تكتيكات حرب غير تقليدية، تشكل تهديدًا متزايدًا لجنود الولايات المتحدة وتساهم في تفاقم حالة عدم الاستقرار في العراق. على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات مع الحكومة العراقية، إلا أن هذه الميليشيات تُعدُّ أحد العوامل الرئيسية التي تعيق جهود الحكومة في تحقيق السيادة الكاملة.<sup>2</sup>

ثبت أن الوجود الأميركي يثير مشاعر معارضة لدى قطاعات واسعة من الشعب العراقي. يتم التعبير عن هذه المشاعر من خلال الاحتجاجات الشعبية التي تتكرر بشكل دوري، حيث ينظر العديد من العراقيين إلى القوات الأجنبية على أنها انتهاك لسيادتهم الوطنية. هذا الاستياء الشعبي يخلق بيئة تنذر بخطر تفجر الصراع الداخلي، حيث تتغذى شتى القوى السياسية من هذا الخلاف، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل البلاد. يمكن أن تفضي هذه الديناميات إلى احتدام التنافس بين القوى السياسية المختلفة، مما يبين ضعف النظام السياسي ويهدد الاستقرار الميداني.

إضافةً إلى ذلك، لا يمكن تجاهل تأثير الوجود العسكري على الوضع الاقتصادي في العراق. فتوجيه الموارد نحو الوجود العسكري بدلاً من تنمية البنى التحتية وتحسين مستوى المعيشة يثقل كاهل الاقتصاد، مما يؤدي إلى تفشي الفساد وزيادة معدلات البطالة. تظل هذه العوامل محورية في تشكيل المستقبل العراقي، إذ تعكس الشكوك حول تحقيق الأمن والاستقرار وبناء المجتمع المدني. وبذلك، يصبح الوجود العسكري الأميركي في العراق موضوعًا متشابكًا من المخاطر التي تستدعي النظر العميق في عواقبها على المستويين الداخلي والإقليمي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> واثق سالم الهاشمي، التحديات التي تواجه العراق بعد الانسحاب الأميركي المقترض من العراق، مجلة معين، العدد 1، المجموعة العراقية للإصدارات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص 83

<sup>2</sup> مثنى المهدي ويسرى مهدي صالح، البعد الأمني في السياسة الأميركية في العراق بعد 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص 73

<sup>3</sup> هشام بشير، "العراق.. تصاعد الأزمة بين الحكومة والإقليم"، مجلة الديمقراطية، العدد 49، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 833

## المطلب الأول : مخاطر سحب القوات الأمريكية من العراق

وفي تعتبر مسألة سحب القوات الأمريكية من العراق موضوعًا بالغ الأهمية يشمل العديد من الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية. يكتسب هذا الموضوع أهميته من الاحتمالات الكبيرة التي قد تتجم عنه، والتي قد تؤثر بشكل مباشر على استقرار العراق ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة. يبرز خطر حدوث فراغ أمني في العراق إذا ما تقرر سحب القوات بشكل جذري، مما يسهل على الجماعات المسلحة استغلال هذه الفجوة لتفعيل نشاطاتها وتوسيع نفوذها، خاصة تلك المجموعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية. تلك الجماعات قد تتخذ من غياب القوات الأمريكية فرصة لإعادة تنظيم صفوفها وطرح نفسها كقوة بديلة، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني ويؤثر سلبيًا على حياة المدنيين.<sup>1</sup>

يحمل سحب القوات الأمريكية في طياته تداعيات سياسية عميقة. إذ يترتب على ذلك تأثيرات على العلاقات بين العراق والدول المجاورة، خصوصًا إيران، التي قد تسعى لزيادة نفوذها في العراق بعد مغادرة القوات الأمريكية. ستواجه الحكومة العراقية تحديات جسيمة في فرض سلطتها واستعادة السيطرة على المناطق المتأثرة بالاحتلال الطائفي والعرقي، مما قد يعرض البلاد لعدم الاستقرار. ومن الممكن أن يؤدي الغياب المفاجئ لهذه القوات إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتزامن الأزمات الاقتصادية والصحية مع زيادة التوترات الاجتماعية، مما يزيد من معاناة الشعب العراقي ويخلق فرصًا لنزاعات جديدة.<sup>2</sup>

في ضوء تلك المخاطر، يتضح أن قرار سحب القوات الأمريكية من العراق يتطلب دراسة متأنية واعتبارات شمولية تضمن استقرار العراق إذ يتم تطبيقه، مراعاةً للآثار الجانبية المحتملة على المستوى الإقليمي والدولي. يتعين على صانعي القرار العمل على وضع استراتيجيات بديلة، مثل تعزيز القوات المحلية وتأمين الدعم الفني والسياسي، للحد من الفوضى المحتملة التي قد تظهر نتيجة الانسحاب. بالإضافة إلى ذلك، يُشكل الحوار بين كافة الفرقاء سواء في الداخل العراقي أو مع الحلفاء الدوليين عنصرًا أساسيًا لضمان انتقال سلس، يجسد المصالح المشتركة في تحقيق الأمن والسلام في المنطقة.

<sup>1</sup> خالد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص 19

<sup>2</sup> رابعة فلاح سند السبحان العلاقات الكويتية العراقية، الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ايار ٢٠١٣، ص 84

## المطلب الثاني مخاطر بقاء القوات الأمريكية في العراق

تكتسب مسألة بقاء القوات الأمريكية في العراق اهتمامًا كبيرًا نظرًا للمخاطر المحتملة التي قد تنجم عن ذلك. ينظر إلى التواجد العسكري الأمريكي كعامل رئيسي في تحديد استقرار البلاد السياسي والاجتماعي. أولاً، تساهم القوات الأمريكية في وجود انقسامات داخلية متزايدة بين أطراف المجتمع العراقي، حيث يتم استخدام الوجود العسكري كذريعة من قبل بعض الفصائل لتعزيز الشعارات الوطنية أو الطائفية. إن هذا التوتر يؤثر على الحوار السياسي والعمليات الانتخابية، مما يؤدي إلى تقادم الأزمات السياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التواجد المستمر للقوات الأمريكية يمكن أن يُنظر إليه من قبل العديد كاحتلال، مما يعزز مشاعر العداة تجاه الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص.<sup>1</sup>

قد يؤدي استمرار بقاء هذه القوات إلى تزايد النشاطات المسلحة المعارضة والمناهضة للوجود الأجنبي. فالمجموعات المسلحة التي تتبنى هذا النهج تستغل الظرف القائم للترويج لأجندتها، مما قد يفضي إلى تصعيد العنف وهجمات انتقامية ضد القوات الأمريكية، وبالتالي تعريض الجنود والمدنيين للخطر. في هذا السياق، تعتبر الاستجابة المتزايدة من قبل أجهزة الأمن العراقية والمليشيات المحلية تعبيرًا عن التحديات الإضافية التي واجهت الدولة العراقية في السيطرة على الوضع الأمني.<sup>2</sup>

بجانب تلك المخاطر، يعتبر أيضاً تأثير الاقتصاد العراقي سلبياً نتيجة للوجود الأمريكي، حيث يتم صرف موارد الدولة على قضايا الأمن بدلاً من تطوير البنية التحتية الأساسية، مما يعرقل فرص النمو المستدام. في المحصلة، يتجلى بقاء القوات الأمريكية في العراق كمصدر معقد من التوترات والمخاطر المتجذرة في النسيج الاجتماعي والسياسي للبلاد، مما يتطلب مقاربة شاملة تراعي التعقيدات المحلية والدولية في آن واحد.<sup>3</sup>

كانت استراتيجية الخروج من العراق إحدى الركائز الأساسية لحملة باراك أوباما، ولا تزال، على حد تعبير تيم شيبمان، تُمثل "التحدي الاستراتيجي الأكبر" للرئيس. وبالنظر إلى تصريح نائب الرئيس جو بايدن الأخير بأنه لن يُسمح لأحد بالتفاوض مع الحكومة الأمريكية بشأن العلاقات الثنائية بعد عام ٢٠١١ قبل بدء هذه المحادثات فعلياً، يبدو أن وعد أوباما بسحب القوات الأمريكية من بلاد الرافدين قد يتحقق. تضع هذه المقالة ستة معايير منطقية لتحديد مدى قبول بقاء القوات الأمريكية، وتُقيم الوضع الراهن للعلاقات

<sup>1</sup> رمزي سلامة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوجود العسكري الأمريكي بالعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، نوفمبر ٢٠٠٨، ص32

<sup>2</sup> سامر مؤيد الابعاد الاستراتيجية لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٠، ص146

<sup>3</sup> حامد عبيد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية، العدد 52، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،

العراقية الأمريكية وفقاً لهذه المعايير. وتُظهر هذه المقالة أن العراق لا يزال يُشكل عدداً من التحديات للمقيمين العسكريين المُحتملين، ولكنها تُفترح أيضاً عدة طرق لإدارة هذه التحديات بحيث يُمكن تحقيق الأهداف التي بررت في البداية البقاء في كركوك أو الكاظمية في ظل وجود مُخفّض للقوات ٢٠١٢.

### المبحث الثالث: مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق

إن تتسم مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق بالتعقيد، إذ يتداخل فيه عدة عوامل سياسية، اجتماعية، وأمنية، نابعة من المخاوف الناتجة عن تطورات الأوضاع الإقليمية وضرورة استقرار العراق. إن الانسحاب الأميركي من العراق عام 2011، ثم العودة تدريجياً بعد ظهور تنظيم داعش، أظهر أن الوجود العسكري لا يعود فقط إلى الحاجة المباشرة لمواجهة تهديدات معينة، بل يرتبط أيضاً بالتوازنات الإقليمية وتطورات السياسة الداخلية. في الآونة الأخيرة، تعكس السياسة الأمريكية الرغبة في تقليل عدد القوات المعتمدة على الأراضي العراقية، مع التركيز على سبل الدعم والتدريب، بدلاً من وجود عسكري دائم، يحمل مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق في طياته تحديات تتعلق بالعلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة. حيث تمثل القوى السياسية المختلفة في العراق، بما في ذلك تلك المدعومة من إيران، صوتاً معارضاً للوجود العسكري الأجنبي. قد تؤثر هذه الأصوات بشكل مباشر على قرارات الحكومة العراقية وتعكس المخاوف من تفاقم النفوذ الإيراني في المنطقة، مما يدفع الحكومة العراقية إلى اتخاذ مواقف قد تكون معقدة في سياق استمرار التعاون مع الولايات المتحدة.<sup>1</sup>

إن المرونة تكمن في التحول نحو التعاون العسكري من خلال أدوات جديدة، مثل التدريب والتزويد بالمعدات، بدلاً من التمرکز العسكري المباشر. يُعتبر هذا الاتجاه الداعم للمؤسسات العسكرية العراقية استراتيجية رئيسية للحفاظ على الأمن الإقليمي، بينما يسعى لتعزيز السيادة الوطنية للعراق. في هذا السياق، يجسد مستقبل الوجود الأميركي بنية مرنة تهدف إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الأمن المحلي والمتطلبات السياسية والمصالح الاستراتيجية الإقليمية، مما سيحدد كيف يمكن للعراق أن يتفاعل مع القوى الكبرى في المستقبل.<sup>2</sup>

مع تصاعد المشاعر القومية مؤخرًا، أصدر مركز "حوار الرؤى الدبلوماسية" تقريرًا حول تنامي الشعبوية القومية الذي عرفل مسار الدبلوماسية. يُشكل تصاعد وقمع الديمقراطية الليبرالية تحدياتٍ للدبلوماسية، مما يؤثر على شرعيتها ومصداقية تمثيل المصالح. ويتجلى هذا بشكل خاص عندما تكون هذه القوى غير متوافقة أو قادرة أو غير منتبهة للعملية السياسية. كما أن رد الفعل الشعبوي العنيف ضد التعددية

<sup>1</sup> غانم الحاسم، ملامح السياسة الأمريكية في الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٢، السنة ٢٣، بيروت لبنان، ٢٠٠٠، ص ٢٠٠.

<sup>2</sup> نفس المصدر السابق، ص 201

يُفاقم التحديات التي تواجه الدبلوماسية، لا سيما في البيئات متعددة الأطراف حيث يجب الحفاظ على التوازن لتجنب الانجرار وراء دعاة مفهوم أكثر معاملاتية للعلاقات الدولية. ينبغي الاعتراف بالاستياء المشروع وراء هذه القوى. ومع ذلك، لا يعني هذا أن الدبلوماسية يجب أن تكون مقيدة بالرواية التي ينشرها هؤلاء الفاعلون السياسيون لتبرير أفعالهم. عندما يتبع الصعود القومي تطبيع السياسات التي لا تتوافق مع المعايير العالمية والقانونية، يُنصح بالحذر والتنسيق الاستراتيجي. قد يؤدي ذلك إلى بناء تحالفات غير تقليدية لمعالجة قضايا محددة، إذ يتزايد انخراط الدبلوماسية في المشهد السياسي الوطني. خلال صعود داعش، والأزمات السياسية المتكررة، والحروب في سياق الشرق الأوسط، حافظت الإدارة على خمس أولويات سياسية أساسية في العراق.<sup>1</sup>

١. الجمع بين الضغط العسكري والدبلوماسي لضمان ألا يشكل تنظيم داعش تهديداً للولايات المتحدة أو حلفائها.

٢. دعم قوات الأمن العراقية، التي يكافح العراق لإعادة بنائها بعد أن تم التخلي عنها وكسرها خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الاحتلال الأمريكي السابق.

٣. الحفاظ على علاقات وثيقة مع حكومة إقليم كردستان، التي تتعرض لضغوط كبيرة بسبب استقلالها المتزايد.

٤. التعامل مع بغداد بشكل أكثر جوهرية من مجرد وجود عسكري، ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ الهياكل الفيدرالية.

٥. بذل جهد عملي لتعميق العلاقات مع جيران بغداد ودعم الدول الإقليمية الموالية للغرب كحواجز ضد عودة إيران الإقليمية. كما يتم النظر في القضايا المتعلقة بالوجود العسكري المستقبلي في العراق، والتي لا يزال الكثير منها غير مؤكد إلى حد كبير، من خلال دراسة السيناريوهات التي يتشكل فيها مستقبل العراق من خلال العديد من المتغيرات. سيُعرض مع كل سيناريو عدد من الاعتبارات العسكرية الأمريكية المسبقة، موضعاً التحركات المحتملة داخل البلاد وخارجها والتي قد تؤثر على شكل الوجود العسكري الأمريكي في العراق. وتهدف هذه السيناريوهات، مجتمعةً، إلى المساعدة في تحديد موقع الأنشطة الأمريكية الحالية في العراق عمومًا، وأنشطة التحالف وقوات الأمن العراقية خصوصًا، في ظل عوامل أوسع نطاقاً قد تؤثر على مسار التطور السياسي والأمني والاجتماعي في العراق خلال السنوات القادمة.

<sup>1</sup> واثق سالم الهاشمي، التحديات التي تواجه العراق بعد الانسحاب الأمريكي المقترض من العراق، مجلة معين، العدد 1، المجموعة العراقية للاسادات الاستراتيجيا، بغداد، ٢٠١١

## المبحث الرابع

### الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقواعد الأمريكية في العراق

تعتبر القواعد الأمريكية في العراق موضوعاً ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية معقدة، حيث تمثل تجسيداً لتداخل السيادة الوطنية مع التواجد العسكري الأجنبي، وما يترتب على ذلك من آثار متعددة. منذ عمليات الاحتلال في عام 2003، أُعيد تشكيل المشهد العراقي عمومًا، حيث أصبح للدور الأمريكي تأثيرات بارزة على الاقتصاد العراقي وبنية الاجتماعية. هذه القواعد لم تكن مجرد مراكز عسكرية، بل ذات آثار قضائية واجتماعية، ما ساهم في تشكيل علاقات جديدة بين العراق والدول الأخرى.

اقتصاديًا، تمثل القواعد الأمريكية عنصرًا جذابًا للاستثمارات والبناء على مستوى البنية التحتية، مع تأثيرات متباينة على السوق المحلي وقيمة العملة. فقد ساعدت الروابط الاقتصادية الناتجة عن وجود القواعد في خلق فرص عمل وتطوير بعض القطاعات، مثل البناء والخدمات. ومع ذلك، فإن هذه الفوائد الاقتصادية تأتي مع تكاليف اجتماعية وسياسية، مثل اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل مفرط على الأنشطة المرتبطة بالتواجد العسكري، ما يعزز من الدور الأمريكي في التأثير على السياسات الاقتصادية.<sup>1</sup>

اجتماعيًا، يمكن ملاحظة تأثير الجوانب الثقافية والسكانية الناتجة عن وجود القوات الأمريكية على الأرض. فقد انخرطت القواعد في تفاعلات مع المجتمعات المحلية، مما أسهم في تبادل ثقافي ولكنه أيضًا أثار توترات وانقسامات في بعض الأحيان. بعض الفئات في المجتمع العراقي ترى في الوجود الأمريكي دليلًا على انتهاك السيادة الوطنية، بينما يعتقد آخرون أن هذا الوجود يعزز من الاستقرار في فترات الاضطراب. إن التحليل العميق لهذه الظواهر يساهم في فهم الواقع الفعلية التي تواجه العراق اليوم، ويضع إطارًا للتفكير في المستقبل الذي يسعى لتحقيق التوازن بين التأثيرات الخارجية والاحتياجات الوطنية.

### المطلب الاول لآثار الاقتصادية للقواعد الأمريكية في العراق

تعتبر القواعد الأمريكية في العراق من العوامل المحورية التي شكلت معالم الاقتصاد المحلي بعد العام 2003، واكتسبت هذه القواعد أهمية خاصة في تحويل المشهد الاقتصادي العراقي. فقد أفضت هذه القواعد إلى حدوث تغيير جذري في بنية الاقتصاد المحلي بشكل غير مسبوق، حيث جلبت استثمارات ضخمة من قبل الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات، والتي أثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية. تركزت هذه الاستثمارات بشكل أساسي في مجالات النفط، والبنية التحتية، والخدمات، مما أسهم في تحديث التقنيات والممارسات التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت الأبحاث أن القواعد الأمريكية ساهمت في خلق فرص عمل جديدة للعراقيين، حيث تتطلب العمليات المرتبطة بالوجود العسكري والخدمات الداعمة عددًا كبيراً بشرياً. شهد السوق المحلي تطوراً ملحوظاً نتيجة للتوظيفات الجديدة، مما ساعد في وتحسين مستوى الدخل الفردي لبعض الفئات. ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن العديد من هذه الوظائف كانت قصيرة الأجل أو غير مستقرة، مما يثير تساؤلات حول الاستدامة الاقتصادية ومدى الفائدة الاقتصادية المحلي بشكل دائم.

<sup>1</sup> احمد يوسف احمد النتائج والتداعيات على الوطن العربي بحث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤، ص 83

في المقابل، تطورت التجارة المحلية في محيط القواعد الأمريكية، حيث شهدت الأسواق المحلية زيادة في الطلب على السلع والخدمات. أصبحت القواعد مركزاً لجذب التعاون التجاري بين الموردين المحليين والشركات الأجنبية، مما يسهم في تنشيط الحركة التجارية. ومع ذلك، فإن هذه الظاهرة تتداخل مع عوامل أخرى كالقيود الأمنية التي قد تؤثر سلباً على النشاط التجاري. لذا، يظهر بوضوح أن الآثار الاقتصادية للقواعد الأمريكية في العراق هي ظاهرة معقدة، حيث تسير الأمور بين الفوائد المحتملة والتحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

### التأثير على الاقتصاد المحلي

تعتبر القواعد الأمريكية في العراق نقطة مؤثرة على مع الاقتصاد فقد أسهمت هذه القواعد، منذ إنشائها، في ضخ كميات كبيرة من المال في السوق المحلية، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات. يشمل ذلك شراء المواد الغذائية والملابس، بالإضافة إلى خدمات النقل وغيرها من الأنشطة التجارية التي استفادت من وجود قوات عسكرية أجنبية. بدورها، أوجدت هذه الحالة بيئة من الحركة الاقتصادية النشطة، مما ساهم في خلق نوع من الاستقرار النسبي في بعض المناطق التي كانت تعاني من انعدام الأمن.

مع ذلك، فإن التأثيرات الاقتصادية للقواعد الأمريكية لم تكن إيجابية بحتة. إذ شهد الاقتصاد المحلي بأعتماد تغيرات هيكلية، كان من أبرزها اعتماد بعض القطاعات بشكل مفرط على الجيش الأمريكي كمصدر رئيسي للدخل. هذا الاعتماد جعل الاقتصاد من خلال أي تغييرات في وجود القوات، مثل انسحاب جزئي أو كامل للقوات الأمريكية. النتائج المترتبة على ذلك تطرح تساؤلات حول تطور النمو الاقتصادي المعتمد على إنفاق القواعد. وهذا ينبه إلى ضرورة تنويع المصادر الاقتصادية المحلية لضمان عدم التبعية.<sup>1</sup>

علاوة على ذلك، فإن زيادة الانفاق العسكري في بعض الدوليين قد أثرت سلباً على الشفافية وسير الأعمال. إذ أدت الأنشطة العسكرية إلى تراخي القوانين والأنظمة والرقابة، مما زاد من مستويات الفساد، وبذلك استغلّت بعض الفرص الاقتصادية بشكل غير عادل. يُضاف إلى ذلك ما قد تعانيه بعض المجتمعات من تدهور في جودة الحياة نتيجة التركيز البكر على القضايا الأمنية بدلاً من التنمية. لذا، فإنه من الضروري مراعاة التوازن بين الفوائد الاقتصادية الناتجة عن القواعد الأمريكية، والآثار السلبية التي قد تنجم في السياق المحلي، لضمان أن تظل التطورات الاقتصادية في العراق مستقرة ووضعتها تحت رقابة مستمرة من كافة الأطراف المعنية

### الاستثمارات الأمريكية في العراق

تعدّ الاستثمارات الأمريكية في العراق من العناصر الأساسية التي تسهم في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، خصوصاً بعد التغييرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلد في السنوات الأخيرة. بدأت هذه الاستثمارات في الزيادة بصورة ملحوظة منذ عام 2003، مع التركيز على قطاعات حيوية مثل الطاقة والبنية التحتية والاتصالات. فعلى سبيل المثال، قامت شركات أمريكية مثل "إكسون موبيل" و"شيفرون" بالاستثمار في مشاريع نفطية كبيرة، مما أدى إلى تعزيز الإنتاج النفطي وتعزيز إيرادات الدولة. هذه

<sup>1</sup> حيدر فرحان حسين الصبيحاي العنقدة التاريخية وتدمير الإرث الحضاري للعراق، بحث منشور في كتاب بصمات الفوضى ارث الاحتلال الأمريكي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص 73

الأنشطة لا تقتصر على مجال النفط فحسب، بل تشمل أيضاً مجالات أخرى مثل خدمات المياه والكهرباء، حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع لتطوير شبكات الخدمات الأساسية.

بجانب الدعم المباشر للاقتصاد، تساهم الاستثمارات الأمريكية أيضاً في نقل التكنولوجيا والخبرات، مما يعزز من كفاءة القوى العاملة العراقية ويعمل على رفع مستوى التعليم والتدريب المهني. إن وجود الشركات الأمريكية في العراق قد ساعد على خلق بيئة تنافسية مؤثرة، مما أدى إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن التوسع في المشاريع الاستثمارية الأمريكية يساهم في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من دول أخرى، وهو ما يعكس استقرار العراق من ناحية استثمارية.<sup>1</sup>

ومع ذلك، فإن الاستثمارات الأمريكية في العراق تواجه صعوبات متعددة، بما في ذلك المخاطر الأمنية والشعور المتزايد بالاستياء لدى بعض الفئات من المجتمع تجاه الوجود الأمريكي. لا يزال العديد من العراقيين يشعرون بالحذر من تأثير هذه الاستثمارات على السيادة الوطنية، مما يتطلب توازناً دقيقاً بين تحقيق المصالح الاقتصادية وتعزيز العلاقات الإيجابية مع المجتمع المحلي. تستمر الاستثمارات الأمريكية في تشكيل جزء حيوي من التعافي الاقتصادي في العراق، ومن الضروري العمل على معالجة المخاوف والتوترات من أجل تحقيق محالات استثمارية أكثر تطوراً.

### المطلب الثاني أثار والاجتماعية للقواعد الأمريكية في العراق

تتعدد العوامل المؤثرة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقواعد الأمريكية في العراق، حيث تشمل هذه العوامل السياسية، الثقافية، والاقتصادية. على الصعيد السياسي، تلعب التوترات الإقليمية بين العراق وجيرانه، إلى جانب الصراعات الداخلية، دوراً كبيراً في تشكيل تأثير القواعد الأمريكية. هذه القواعد، من جهة، تمثل وجوداً أميريكياً يمنح حكومة العراق بعض الاستقرار الأمني في أوقات الأزمات، ولكنها من جهة أخرى قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على السيادة الوطنية، مما يثير مشاعر مقاومة تبعاً للصراعات المعقدة بين مختلف الأطراف الداخلية والإقليمية.<sup>2</sup>

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن القواعد الأمريكية تساهم بشكل مباشر في زيادة النشاط التجاري من خلال إنفاق الجنود الأمريكيين المحليين على السلع والخدمات. يخلق هذا الوضع فرص عمل جديدة، ولكن المقابل يتمثل في أن الاقتصاد العراقي قد يصبح معتمداً بشكل مفرط على القواعد العسكرية، مع تأثيرات محتملة سلبية على تنوع الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، تنير الاستثمارات الأجنبية التي تأتي في سياق وجود القواعد الأمريكية جداً حول استفادة الاقتصاد المحلي بشكل حقيقي، إذ قد تستفيد الشركات العابرة للحدود أكثر من المجتمع المحلي.

تُعتبر العوامل الثقافية من العناصر الحيوية كذلك، حيث تعكس القواعد العسكرية نمط حياة ثقافي مختلف يمكن أن يؤثر على العادات والتقاليد المحلية. تعرض جوانب الحياة اليومية المتمثلة في تفاعل الجنود الأمريكيين مع المجتمعات المحلية، إلى جانب البرامج الثقافية المشتركة، قوة ناعمة قد تساعد في تعزيز الفهم المتبادل. مع ذلك، يمكن أن تظهر توترات ثقافية نتيجة التباين بين القيم المحلية والتصورات

<sup>1</sup> خضير عباس الندوي تأثير العامل النفطي في السياسات الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية، المجلد الرابع، العدد ٢٥ وبيروت، لسنة ٢٠١١، ص 11

<sup>2</sup> خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف في العراق بحث منشور في كتاب، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 74

الغربية، مما يؤدي إلى صراعات هوية قد تضحف المجتمعات العراقية. في النهاية ، تجمع هذه العوامل المعقدة لتشكيل إطاراً منهجياً لفهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقواعد الأمريكية في العراق، حيث يبقى مستقبل البلاد مرهوناً بالتوازن بين نتائج الحضور العسكري والمخاطر المصاحبة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> خير الدين حسيب المشاهد السيناريوهات المستقبلية المحتملة في العراق، بحث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . ٢٠٠٤، ص 112

## الختام

### النتائج

تسهم القواعد العسكرية الأمريكية في العراق في تحديد العلاقات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل الظروف المتغيرة التي تمر بها البلاد والمنطقة ككل. منذ الاحتلال الأمريكي في عام 2003، أسست الولايات المتحدة شبكة من القواعد التي تستند إلى استراتيجيات متعددة تشمل الأمن، الاستجابة الإنسانية، ومكافحة الإرهاب.

أ- تعكس هذه القواعد المعقدة توازن القوى داخل العراق، وتظهر كيفية استخدام القوة العسكرية كأداة لتحقيق الأهداف السياسية. وتعد هذه القواعد بمثابة نقطة انطلاق للقوات الأمريكية لتعزيز استقرار العراق، ولكنها في ذات الوقت تمثل مصدر قلق كبير للسيادة الوطنية العراقية وسلطة الحكومة المركزية.

ب- الرغم من أن الوجود العسكري الأمريكي قد ساعد في تطوير قدرات بعض المؤسسات العراقية، إلا أن الضغط العام والمشاعر السلبية تجاه الاحتلال لا تزال تؤثر على العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق.

ت- بالإضافة إلى ذلك، فإن التواجد العسكري يمثل تحديات تصاعدية من الأطراف المؤمنة بضرورة انسحاب القوات الأجنبية، مما يعكس تناقضات الرأي العام. وقد تزداد تعقيدات الوضع في العراق جراء تدخلات قوى إقليمية أخرى، مثل إيران، التي تسعى لاستغلال هذه الظروف لصالحها.

ث- في النهاية، يُعتبر ملف القواعد العسكرية الأمريكية في العراق مرآة للتحديات التي تواجهها البلاد في سياقاتها السياسية والعسكرية.

ج- تتحقق الاستقرار والازدهار في بلد يعاني من تاريخ طويل من النزاع والتوترات، من خلال التخطيط المدروس والمشاركة المجتمعية الواسعة.

## المقترحات

- أ- العمل علي ازالة القواعج الامريكية من العراق.
- ب- زيادة الوعي بالاهتمام بالمسائل الوطنية والحماية السيادة والأستغلال.
- ت- العمل علي صيانة الوحدة الاجتماعية وإقامة العلاقات المتوازنة مع الدول والابتعاد عن مجاور والتكلات العسكرية.

## قائمة المصادر

1. حسام سويلم الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، تشرين الأول، ٢٠٠٢
2. احمد يوسف احمد النتائج والتداعيات على الوطن العربي بحث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤
3. احمد إبراهيم سالم، المتغيرات الإقليمية والدولية، بحث منشور في كتاب إصلاح الجامعة العربية الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي اليمني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤
4. حيدر فرحان حسين الصبيحاي العقدة التاريخية وتدمير الإرث الحضاري للعراق، بحث منشور في كتاب بصمات الفوضى ارث الاحتلال الأمريكي في العراق، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣
5. خضير عباس النداوي تأثير العامل النفطي في السياسات الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية، المجلد الرابع، العدد ٢٥، لسنة ٢٠١١
6. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف في العراق بحث منشور في كتاب، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
7. خير الدين حسيب المشاهد السيناريوهات المستقبلية المحتملة في العراق، بحث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . ٢٠٠٤
8. سرمد عبد الستار امين نموذج القيادة الامريكية للنظام العالمي الجديد دراسة تحليلية مجلة دراسات دولية، تصدر عن جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية، العدد ٣٥ ، كانون الثاني / ٢٠٠٨
9. حسن محمد صالح الجبوري: الأهداف الخفية وراء لاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٨، المجلد ١٣ شعبان ١٤٢٧ - ايلول ٢٠٠٦
10. خليل إسماعيل الحديثي: تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة، المستقبل العربي العدد ٣٢٤ في ٢ شباط ٢٠٠٦
11. خير الدين حسيب مستقبل العراق: الاحتلال - المقاومة - التحرير والديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

12. خير الدين حسيب العراق وأمريكا إلى أين؟ المستقبل العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٦) السنة ٢٩، العدد ٣٢٧.
13. أحمد إبراهيم محمود ، الإرهاب الجديد : الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية القاهرة، السنة ٣٨ ، العدد ١٤٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٢
14. كوثر عباس الربيعي استحقاقات المشروع الأمريكي في العراق، بحث مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، ٢٠٠٥
15. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، ٢٠٠٩
16. بول سالم ، الولايات المتحدة والعولمة معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في أسامة أمين الخولي : العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٩٨).
17. حسن محمد صالح الجبوري: الأهداف الخفية وراء لاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ، ٨ / ، المجلد ١٣ شعبان ١٤٢٧ - ايلول ٢٠٠٦
18. خليل إسماعيل الحديثي: تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة، المستقبل العربي العدد ٣٢٤ في ٢ شباط ٢٠٠٠
19. خير الدين حسيب مستقبل العراق: الاحتلال - المقاومة - التحرير والديمقراطية (بيروت) مركز دراسات الوحدة العربية، (٢٠٠٤).
20. واثق سالم الهاشمي، التحديات التي تواجه العراق بعد الانسحاب الأمريكي المفترض من العراق، مجلة معين، العدد 1، المجموعة العراقية للاسادات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١
21. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009
22. مثنى المهدي ميسرى مهدي صالح، البعد الامني في السياسة الامريكية في العراق بعد 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١
23. هشام بشير، "العراق.. تصاعد الأزمة بين الحكومة والإقليم"، مجلة الديمقراطية، العدد 49، مركز الدراسات الدولية العربية، بيروت، 2013
24. خالد عبيد حداد، التداخليات الاقتصادية للاستراتيجية الامريكية في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٣ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠
25. رابعة فلاح سند السبحان العلاقات الكويتية العراقية ، الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، ايار ٢٠١٣

26. رمزي سلامة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوجود العسكري الأمريكي بالعراق (-2008) 2003)، نوفمبر 2008
27. سامر مؤيد الابعاد الاستراتيجية لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2010.
28. حامد عبيد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية، العدد 52، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2018.
29. غانم الحاسم، ملامح السياسة الأمريكية في الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 262 ، السنة 23، بيروت لبنان، 2000
30. واثق سالم الهاشمي، التحديات التي تواجه العراق بعد الانسحاب الامريكي المفترض من العراق، مجلة معين، العدد 1، المجموعة العراقية للاسدارات الاستراتيجية، بغداد، 2011